

أكد لـ «الشاهد» أن مرافق الشركة تعمل بكامل طاقتها

المطيري: «البتترول الوطنية» تنفذ مشاريع بقيمة 25 مليار دولار حتى عام 2040

كتب محمد إبراهيم:

كشف الرئيس التنفيذي في شركة البترول الوطنية محمد المطيري أن حجم المشاريع التي تنفذها الشركة ضمن استراتيجية 2040 تقدر بنحو 25 مليار دولار. حديث المطيري جاء على هامش تنظيم الشركة أسس احتفالية بمناسبة تشييد استراتيجية 2040 لشركة البترول الوطنية والتي حضرها قيادات الشركة. وأوضح المطيري أن البترول الوطنية تهدف لزيادة الطاقة التكريرية إلى 2 مليون برميل بحلول 2035. وذكر أنه مع تشغيل مصفاة الزور ستصل الطاقة التكريرية إلى 1.4 مليون برميل.

وكشف المطيري عن دراسة حالية لزيادة الطاقة التكريرية في الكويت لبلوغ الطاقة القصوى، قائلا: «هناك مؤشرات أولية لإمكانية تجاوز الـ 800 ألف برميل الحالية بزيادة 30 ألف ونحو 130 ألفاً من مصفاة الزور». وأشار إلى دراسة تفصيلية جديدة سيتم إطلاقها لبناء مصفاة جديدة لمعرفة أنسب الأماكن والطاقة الاستيعابية سواء أكانت الطاقة التكريرية والتي تبلغ 430 ألف برميل «أكثر أو أقل»، مرجحاً أن يتم إنشاء المصفاة في جنوب الكويت، لافتاً إلى أنه في جميع الأحوال يجب انتظار نتائج الدراسة، بما يحقق الاستراتيجية بحلول 2035 وبلوغ 2 مليون يومية.

وفيما يخص صناعة الغاز قال المطيري: «البتترول الوطنية سوف تطلق كذلك دراسة جديدة لإنشاء



• محمد المطيري متحدثاً خلال الحفل

خط غاز سادس وسابع، بما يؤكد التطور الكبير في إنتاج الغاز الحر والمصاحب من قبل شركة نفط الكويت لتصل الطاقة التصنيعية للغاز إلى 3.7 مليارات قدم مكعبة يوميا مرتبطة بعمليات إنتاج الغاز اليومي بحلول 2025». وقال: «من المؤشرات على زيادة إنتاج الغاز أن هناك فرصاً مستقبلياً لخط غاز سابع»، لافتاً إلى أن هناك دراسة أولية لتحديد الموقع المناسب، مرجحاً أن يكون في غرب المصافي.

وأكد المطيري لـ «الشاهد» أن الشركة تعمل بكامل طاقتها ولم تتأثر بموجة الأمطار، مبيناً أنه



• جانب من الحضور

العالمي الذي تشهده الصناعة النفطية عموماً وصناعة التكرير على وجه الخصوص والأشراطات والمواصفات المتشددة التي تتزايد يوماً بعد يوم وهي اشتراطات لا تقتصر على جودة المنتج فحسب ولكن تمتد إلى جوانب أخرى ذات أبعاد بيئية واجتماعية وغير ذلك... ولفت إلى أنه كان لابد من السباق مع الزمن «كي نثبت أننا مستعدون فعلاً لمواجهة تحديات المستقبل من خلال هذه الاستراتيجية التي تستمد إدارتها العام من رؤية مؤسسة البترول الكويتية والتي تسعى بدورها إلى الوفاء بالتزامات القطاع

المستقبل الذي ستكون عليه شركة البترول الوطنية الكويتية في العشرين عاماً المقبلة في مختلف الدرجات الوظيفية وفي كافة مواقع العمل». وأشار المطيري إلى أن أهمية الخطط الاستراتيجية تكمن في الفهم العميق لطبيعة المتغيرات المحلية والخارجية ثم التحلي بالمرونة الكافية لمواكبة هذه المتغيرات عبر خطة عمل مدروسة وواقعية تضمن البقاء في دائرة المنافسة لمن يمتلك زمام المبادرة والقدرة على القراءة الواعية لمتطلبات التطور والنجاح والتميز. وأضاف: «لا شك أنكم تدركون جيداً حجم التنافس

الذي تشهده الصناعة النفطية عموماً وصناعة التكرير على وجه الخصوص والأشراطات والمواصفات المتشددة التي تتزايد يوماً بعد يوم وهي اشتراطات لا تقتصر على جودة المنتج فحسب ولكن تمتد إلى جوانب أخرى ذات أبعاد بيئية واجتماعية وغير ذلك... ولفت إلى أنه كان لابد من السباق مع الزمن «كي نثبت أننا مستعدون فعلاً لمواجهة تحديات المستقبل من خلال هذه الاستراتيجية التي تستمد إدارتها العام من رؤية مؤسسة البترول الكويتية والتي تسعى بدورها إلى الوفاء بالتزامات القطاع

نهدف لزيادة الطاقة التكريرية إلى 2 مليون برميل يوميا بحلول عام 2035

دراسة تفصيلية لبناء «مصفاة» جديدة لمعرفة أنسب الأماكن والطاقة الاستيعابية

استراتيجية 2040 تهدف للتوسع في الطاقة التكريرية محلياً وتمكين زيادة إنتاج الغاز

وتحقيق أعلى مستوى من الطاقة التحولية في المصافي المحلية أخذاً بالاعتبار توافر مصادر بديلة للوقود لتلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة. وقالت إن من هذه المحاور توفير المنتجات البترولية المطابقة للمواصفات المحلية والعالمية المطلوبة وتحقيق التكامل بين عمليات التكرير والبتروكيماويات محلياً وتطبيق أعلى المعايير العالمية للتميز في التشغيل والمحافظة عليها لتحقيق الريادة والاستدامة في مجال صناعة النفط والغاز والمراجعة المستمرة المحفظة التشغيلية للوصول إلى المحفظة المثلى من خلال استغلال الفرص المتاحة، واستيعاد الأصول غير المربحة، والتي ليست من صميم عمليات وأنشطة المؤسسة. وأشارت إلى أنه من هذه المحاور أيضاً تلبية احتياجات الطاقة الحالية والمستقبلية لدولة الكويت عن طريق خليط من أنواع الوقود المختلفة والأمن الاقتصادي وبيعاً مع الحرص على توفير البديل الاستراتيجي لها واستغلال مصادر الطاقة البديلة والمتجددة ومصناعات الطاقة الأخرى في حال تحقيقها قيمة مضافة لأنشطة وعمليات مؤسسة البترول الكويتية.



• مسؤولو «البتترول الوطنية» والصحافة خلال تشييد استراتيجية 2040

لقطاع التكرير والتصنيع والبتروكيماويات حتى عام 2040 في عدة محاور. وأفادت بأن من هذه المحاور التوسع في الطاقة التكريرية للدولة وبأعلى مستوى تحولي مع الأخذ بعين الاعتبار ضمان تعظيم تصريف النفوط الكويتية الثقيلة في مصافي التكرير المحلية وكذلك تلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة

شركاتها التابعة لتطوير خطتها الاستراتيجية لتحقيق تلك التوجهات. وقالت إنه وفي هذا الإطار أعدت البترول الوطنية خطتها لسلسلة اجتماعات وزارية عالية حتى عام 2040 لتأتي متوافقة مع التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة، مشيرة إلى أنه يمكن تخصيص التوجهات الاستراتيجية

المنتجات النفطية بالمواصفات العالمية وفرص التكامل مع البتروكيماويات والتنوع في مصادر الطاقة الأخرى. وحول التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الوطنية قالت البترول الوطنية الكويتية أنها استمدت استراتيجيتها من التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية ووجهت

مرتبطة عالمية مرموقة في صناعة تكرير النفط عبر أداء تشغيلي ومالي متميز. وأشارت إلى أنه قد روعي في صياغة الخطة الاستراتيجية لشركة البترول الوطنية الكويتية 2040 الأخذ في الاعتبار توقعات خطط إنتاج النفط والغاز المستقبلية واحتياجات السوق المحلي والعالمي من

مؤسسة البترول تجاه الأسواق العالمية وبما يساهم بشكل فعال في تنمية الاقتصاد الكويتي. وبيّنت الشركة أنها تسعى في رسالتها على تعظيم القيمة المضافة للموارد الهيدروكربونية الكويتية من خلال إنتاج وقود عالي الجودة يلبي احتياجات السوق المحلي والعالمي في حين أن رؤيتها تسعى إلى اعتلاء

اعتمدت شركة البترول الوطنية الكويتية خطتها الاستراتيجية طويلة المدى حتى عام 2040 والتي ترتبط بشكل وثيق بتوجيهات صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ورؤية «كويت جديدة 2035». واستعرضت الشركة خلال الاحتفال بإطلاق استراتيجية البترول الوطنية 2040 هذه الاستراتيجية التي تتضمن تصورات شاملة للرؤى والوسائل التي تمكن الشركة من تحقيق أهدافها بالشكل الأمثل وبما يلبي طموحاتها وتطلعاتها بصورة تتوافق مع رؤية وتوجهات مؤسسة البترول الكويتية المستقبلية.

وقالت الشركة إن الاستراتيجية تهدف إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية هي التوسع في الطاقة التكريرية محلياً وتمكين زيادة إنتاج الغاز من قطاع الاستكشاف والإنتاج وإجراء أداء تشغيلي بأعلى المعايير العالمية للتميز وتلبية الطلب المتزايد من احتياجات إنتاج الوقود عالي الجودة محلياً وعالمياً. وأفادت بأن الاستراتيجية تتضمن رؤية ورسالة وأهداف بالإضافة إلى أسس ومبادئ تحقيق الريادة والاستدامة في مجال صناعة النفط والغاز والوفاء بالتزامات

منتجو النفط يكتفون مشاوراتهم لإعادة التوازن إلى السوق

سوق النفط دوري و دائم ويجب على المرء أن يكون مستعداً دائماً للجهول. وذكرت المنظمة - في أحدث تقاريرها بمناسبة ختام الاجتماع الثالث عشر رفيع المستوى لحوار الطاقة بين «أوبك» والاتحاد الأوروبي الذي عقد في العاصمة البلجيكية بروكسل - أنه بالنسبة إلى عام 2019، من المتوقع أن تشهد احتمالات متنامية لحدوث اختلال التوازن في السوق، مرجحاً ذلك إلى حدوث نمو هائل متوقع في العرض. وأبرز التقرير قول الأمين العام: «إن منظمة



• محمد باركيندو

أوبك ستظل كما هي الحال دائماً متيقظة في مراقبة السوق خلال نمو الإنتاج الأمريكي إلى مستويات قياسية تتجاوز 1.1 مليون برميل يوميا، التي تزامنت مع منح إعفاءات لثماني دول للاستمرار في شراء النفط الإيراني رغم العقوبات الأمريكية. في سياق متصل، أكدت منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» أن النجاحات السابقة للمننتجين، خاصة الإعلان المشترك قبل عامين لم يحل دون تكرار الصعوبات والتحديات التي تلوح في أفق الصناعة حالياً، مشيراً إلى تأكيد محمد باركيندو الأمين العام للمنظمة، ما وفر الدعم للاقتصاد العالمي».

يكتف المنتجون في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» وشركائهم بقيادة روسيا مشاوراتهم قبل أيام قليلة من سلسلة اجتماعات وزارية عالية المستوى تضم 25 دولة وتعقد في مقر المنظمة في العاصمة النمساوية فيينا اعتباراً من الخامس حتى السابع من الشهر المقبل.

ويجيء ذلك في وقت يعاني فيه السوق النفطي واحدة من أصعب موجات هبوط الأسعار، حيث خسر خام برنت 11% والخام الأمريكي 10% على مدار الأسبوع الماضي فقط، بينما يراهن السوق على تخفيضات واسعة ومؤثرة يشترك فيها كافة المنتجين، وتخفف الأسعار مرة أخرى نحو الصعود، وبما يسهم في تضيق الفجوة بين العرض والطلب. وتشمل الاجتماعات المرتقبة اجتماع لجنة الرصد الوزارية لمراقبة الإنتاج في 5 ديسمبر يليها الاجتماع الوزاري لدول منظمة أوبك، وفي اليوم التالي الأخير اجتماع وزراء «أوبك» والمستقلين الذي من المتوقع خلاله أن يتم الإعلان عن شراكة استراتيجية جديدة بين المنتجين البالغ عددهم 25 منتجاً. ويраهن المتعاملون في السوق على تخفيضات إنتاجية تراوح بين

انطلاق جدول أعمال مؤتمر الكويت لضبط المشاريع... غداً

خلال انعقاده على مدار يومين نبيلة التونسي، العضو المنتدب والمدير التنفيذي لمشروع نيوم أكبر مشاريع الشرق الأوسط في المملكة العربية السعودية كمتحدث رئيسي في فعاليات المؤتمر، وأيضا سيكون متحدثاً رئيسياً برين إيفانز، الرئيس التنفيذي في هيئة تنمية وإدارة التكاليف الأميركية في الولايات المتحدة الأميركية، وكذلك سيستضيف المؤتمر مجموعة من الخبراء والمتخصصين في إدارة وضبط المشاريع من الكويت والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والأردن ولبنان والولايات المتحدة الأميركية وكندا وبريطانيا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا.

منصة ممتازة لمناقشة مؤشرات الصناعة، وأفضل الممارسات ومستقبل هذه المؤشرات على ضوابط المشروع، وسيكون لدى الحاضرين فرصة لتبادل الخبرات ورفع مستوى الممارسة لجعل المشاريع ناجحة، وسيستضيف المؤتمر الضوء على الدراسات والتجارب المتعلقة بإدارة وضبط المشاريع والتي منها إدارة المشاريع المبكرة، ونضج إدارة المشاريع، وأدوات التعاون لتحسين إدارة المشاريع، والقيادة في إدارة المشاريع، إدارة التكاليف والمخاطر وأفضل الممارسات والأساليب المتبعة في تنفيذ المشاريع الضخمة. وأشار العلاطي إلى أن المؤتمر سيستضيف

تستضيف الكويت فعاليات مؤتمر الكويت لضبط المشاريع تحت شعار «أفضل الممارسات لضبط المشاريع، إدارة التكلفة، المخطط الزمني، المخاطر والتغيير» برعاية وحضور بخت الرشيد وزير النفط وزير الكهرباء والماء، رئيس مؤسسة البترول الكويتية وبمشاركة خليجية وذلك خلال الفترة من 27 إلى 29 نوفمبر الحالي بفندق جي دبليو ماريوت، قاعة الجواهر، الكويت بتنظيم 12events وهيئة تنمية وإدارة التكاليف الأميركية. وصرح عادل العلاطي، المنسق العام لمؤتمر الكويت لضبط المشاريع أن المؤتمر سيوفر

600 مليون دولار لتمويل خطة زيادة توليد الكهرباء في العراق

خلق مستقبل أكثر إشراقاً للشعب العراقي. فهذه الشبكة الكهربائية بما تتمتع به من كفاءة وتطور وأمان وموثوقية تمثل الأساس الذي ستبنى عليه مشاريع التطوير والأزدهار في العراق على المدى الطويل. وسيعمل المصرف العراقي للتجارة بتعاون وثيق مع شركائنا على ضمان مساهمة الاتفاقيات التي تتضمنها مذكرة التفاهم هذه في دفع عجلة هذا المشروع الحيوي قدماً بما يدعم رفاهية الناس والمجمعات ودوائر الأعمال في أنحاء العراق المختلفة، ومن جانبها قالت رولا أبومنة، الرئيس التنفيذي لبك ستاندرد تشارترد في الإمارات: «يسعدنا أن تكون لنا من جديد هذه الشراكة والتعاون مع زملائنا في المصرف العراقي للتجارة وشركة جنرال إلكتريك في صفقة حيوية جداً في العراق.

كتاب اعتماد مخصص وتوفير أكبر خصم من نوعه في المنطقة وتأسيس البنك العراقي للتجارة في شهر يوليو من عام 2003 بغرض المساعدة في إعادة إعمار العراق من خلال تسهيل معاملات التجارة الدولية وما زال يحتل مركز الصدارة في مشاريع تطوير البنى التحتية الكبيرة على مستوى البلاد. وتلعب شبكة التمويل والخبرات التي يتمتع بها المصرف دوراً بالغ الأهمية في تحصيل وضمان التمويل للمشاريع التي ستعود بالنفع على الشعب العراقي لأجيال عدة قادمة. وقال فيصل الهيمص رئيس المصرف العراقي للتجارة ورئيس مجلس إدارته: «إن التمويل المقدم في إطار هذه الصفقة الأخيرة مع شركائنا في جنرال إلكتريك وبنك ستاندرد تشارترد سيكون له دور كبير في

أبرم المصرف العراقي للتجارة وبنك ستاندرد تشارترد وشركة جنرال إلكتريك اتفاقية تمويل بقيمة 600 مليون دولار، ساعدت هذه الاتفاقية على توفير التمويل لعدة مشاريع في مجال الكهرباء تم تنفيذها في مختلف أنحاء العراق. فقد منحت خطة الحكومة العراقية لزيادة توليد الكهرباء المسماة «Power up Plan»، والمكونة من مرحلتين، جزءاً رئيسياً من الخطط الحالية لإعادة إعمار البلاد وتحديث البنية التحتية، بتوفير وتسخير طاقة إنتاجية جديدة تزيد على 2 غيغاواط من الكهرباء، مع ضمان استمرارية تزويد شبكة الكهرباء العراقية بـ 6.7 غيغاواط أخرى، ما يؤمن الطاقة الكهربائية الضرورية للمنازل ومؤسسات الأعمال. وتعتبر اتفاقية التمويل هذه أكبر